الربيع العربي والمستقبل: علاقة الحاكم بالمحكوم

د. عبد الحسين شعبان
باحث ومفكر من العراق

مقدمة

ثلاثة مخاوف أساسية تسللت إلى الواجهة السياسية أو وجدت طريقها إليها ترافقاً مع ربيع الحرية والكرامة الذي حلّ على العالم العربي، فقد ارتفع قلق بعض الجهات والجماعات من القوى الدينية، بعضها لاعتبارات أيديولوجية والأخرى دينية أو طائفية وثالثة لأسباب سياسية أو اجتماعية وهكذا، لكن هذا القلق لم يكن هو الهاجس الوحيد لدى هذه القوى التي بقيت متخوّفة أو مترددة أو حتى مرتابة من التغيير بسببه، بل كان الخوف من الفوضى موازياً للخوف من القوى الإسلامية، لا سيما بعد تجربة «الفوضى الخلاقة» التي ضربت أفغانستان وبعدها العراق، بعد احتلالهما عامي 2001 و2003، على التوالي.

فكرة عقد اجتماعي عربي جديد

إنَّ الخوف كبير والقلق عميق من محاولات الاستغلال الخارجي لحركة التغيير، سواء توجيهها أو التأثير عليها، بل إنَّ أصحاب نظرية المؤامرة كانوا يقدمون هذا الهاجس على الهواجس الأخرى التي تعتبر مكمّلة أساساً، لهذا البرزخ الذي يمكن أن يكبر، ويقدّمون الكثير من الأمثلة والأدلة، لعل أكثرها إثارة بالنسبة للعالم العربي هو ما حصل في العراق بسبب الاحتلال، واليوم فإنَّ ليبيا مثال صارخ على الاستهداف الخارجي، خصوصاً بعد التدخل العسكري لحلف الناتو، الذي زاد المشهد العربي الليبي تعقيداً وعنفاً، خصوصاً بعد مواجهة نظام العقيد القذافي للمتظاهرين بالرصاص والعنف واتهام حركة الاحتجاج بأقذر التهم، الأمر الذي أدّى إلى انشقاقات حادة سياسياً ومجتمعياً وعسكرياً.

وكان «المجتمع الدولي» قد قرر حماية السكان المدنيين الأبرياء، لا سيما خارج دائرة الصراع، خاصة بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17 آذار (مارس) 2011، لكن التدخل العسكري للناتو تجاوز على ذلك وازدادت معاناة السكان المدنيين.

ولعل تلك الهواجس كانت تتسع وتكبر كلما طال أمد الصراع، وعدم الحسم واشتبكت فيه قوى إقليمية ودولية، مثلما هي حالة ليبيا والبحرين وسوريا وغيرها، ومثل هذا التداخل في ظل احتدام المواقف كان طبيعياً، لا سيما بين القوى الثورية الجديدة والصاعدة، وخاصة جيل الشباب، وبين القوى الوطنية التقليدية المشاركة منها أو التي التحقت بالثورة فيما بعد وإن كانت لأهداف وأسباب أخرى. فأين نحن من مشروع ما بعد التغيير، خصوصاً المشروع الذي يجمع بين قوى الثورة والشباب والمجتمع المدني والمعارضة التقليدية والقوى السياسية، بما فيها بعض إفرازات الأنظمة السابقة؟

وليس المقصود هنا مواجهة وتبديد المخاوف والهواجس وحسب، بل وضع قواعد أو إقرار بعض المبادئ الدستورية أو ما فوق دستورية بتعبير عزمي بشارة[1]، لا سيما الدعوة إلى أفكار قيمية تستند إليها عملية إعادة بناء الدولة العربية على أسس جديدة، بعد أن توقفت أو تعطلت الأسس والمعايير التي قامت عليها، لا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولعلّ موضوعاً من هذا القبيل وهو ما نناقشه اليوم للثورتين الناجحتين، في تونس ومصر، والثورات الصاعدة في عدد من البلدان العربية، يعيدنا إلى فكرة مهمة وريادية، كان قد طرحها غسان سلامة في بحث قدّمه إلى مؤتمر الإصلاح الضريبي في البلدان العربية (بيروت في 2004/5/18)، وقد أعادت صحيفة «النهار» اللبنانية نشره لارتباطه الوثيق بقضايا التغييرات والثورات في العالم العربي، بعنوان «نحو عقدٍ جديد بين الدولة والمجتمع»، وهي دعوة تتلاقى مع دعوة بشارة، ويمكن صياغتها في إطار فكرة عقد اجتماعي عربي جديدة، يبحث في المشتركات وفي الخصوصيات في الآن ذاته، أي وضع خريطة طريق، بتضاريسها وألوانها على بساط البحث، خاصة بالمشترك الجامع الذي ينبغي تعظيمه على حدّ تعبير الأمير الحسن بن طلال، وتأكيد احترام الخصوصيات التي ينبغي مراعاتها بالنسبة لكل مجتمع وفي إطاره أيضاً[2].

الحاكم والمحكوم وما بينهما

لعلّ أهم الأسس الجديدة التي يقتضي التوقف عندها في صياغة العقد الاجتماعي

1– انظر: بشارة، عزمي- «أفكار ميثاقية لأي ثورة عربية ديموقراطية»، الجزيرة نت، 3 حزيران (يونيو) 2011.

2– انظر سلامة، غسان– «نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع»، صحيفة «النهار» اللبنانية، 27 آذار (مارس) 2011. قارن أيضاً – حديث خاص للأمير الحسن بن طلال حول فكرة عقد اجتماعي جديد، عمان، 26 حزيران (يونيو) 2011.

العربي الجديد، هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي هي المعضلة الأساسية في الدولة العربية، التي يتوقف عليها شكل الدولة وطبيعة نظامها، والمبادئ والقيم التي تحكمها، ومنه تنطلق شرعيتها بمرجعياتها المختلفة، فالمرجعية العليا للعقد الاجتماعي العربي الجديد، التي يمكن أن يتضمّنها الدستور، تستند إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة وبعضها يمكن أن يشملها التي تحتاج إلى إعادة صياغة إطار المبادئ الديموقراطية الدولية لحقوق الإنسان، ليون دكي أن قيام الدولة التمييز السياسي بين الحكام والمحكومين، وما الدولة إلا التعبير عن ذلك[3].

ثمة مخاوف كبيرة وقلق عميق من محاولات الإستغلال الخارجي لحركة التغيير في الوطن العربي

لنبدأ أولاً من مفهوم الشرعية LEGITMACY التي تشكل موضوعاً رئيساً من مواضيع علم السياسة والنظام السياسي على وجه الخصوص، وذلك لارتباطه بمسألة كيفية وطريقة ممارسة السلطة السياسية في المجتمع، وبالتالي العلاقة بين الحكام والمحكومين[4].

وقد اختلف مضمون الشرعية وأدواتها وأهدافها، ففي فترة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي وفي ظل نظام القطبية الثنائية ساد مفهوم «الشرعية الثورية»، حتى وإن كان الاستخدام له ما يبرّره في مرحلة الانتقال، لكن هذه «الشرعية الثورية» استمرّت لعقود من الزمان، وعلى نحو متعسّف، بحيث فقدت الشرعية المزعومة أيَّ معنى وتحوّلت إلى استبداد واستئثار ومصادرة للحقوق والحريات.

آن الآوان لكي ننظر للشرعية على نحو جديد، باعتبارها مرحلة ضرورية بعد إطاحة الأنظمة من خلال معايير قيمية يستهدفها التغيير، لتنتقل الثورة بعدها إلى الشرعية الدستورية وفقاً لعقد اجتماعي جديد، يحدّد علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال صندوق الاقتراع، وعلى أساس المساواة التامة والمواطنة الكاملة، دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الأصل الاجتماعي، ويتمّ استبدال الحاكم في انتخابات دورية تجري ضمن مدد محددة، وعلى أساس التنوّع والتعددية والاعتراف بالآخر، وهي إطار سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء.

ويعتقد ماكس فيبر أنَّ الشرعية هي أساس السلطة، وهذه تستند إلى معايير وقواعد أساسية، إضافة إلى إجراءات بنّاءة عمودها هو ثقة المواطنين بالنظام السياسي، القائم على الثقة بإجراءاته لتحقيق القواعد الأساسية، ولهذا كان ربط

3- انظر: دكي، ليون- دروس في القانون العام، ترجمة د. خالد رشدي، بغداد، 1981، ص 67.

4- غالباً ما يحدث الخلط بين فكرة الشرعية وبين فكرة المشروعية LEGALITY، ففي حين أن الأولى هي مفهوم سياسي يقوم على فكرة سياسية مفادها درجة قبول النظام أو عدم قبوله من جانب المواطنين وإحساسهم نحوه، الأمر الذي يعطيه الشرعية أو اللاشرعية، فإن الثانية هي مفهوم قانوني يقوم على درجة انطباق أو عدم انطباق سلوك سياسي أو تصرّف معين إزاء القانون، التزاماً أو خرقاً.
انظر، النجار، شيرزاد أحمد- دراسات في علم السياسة، مطبعة الثقافة، أربيل، 2004 ص 67 وص 100.
قارن: الشاوي، منذر- القانون الدستوري (نظرية الدولة)، ج1، بغداد، 1981، ص 66.
قارن بالتفصيل: عبد الله، عبد الرحمن رحيم- «وقفات على المشروعية من حيث مفهومها وتمييزها من الشرعية ومصادرها»، مجلة أبحاث، جامعة صلاح الدين، العدد 1، السنة الأولى، كانون الثاني (يناير) 1989.

الديموقراطية بالشرعية عن طريق الاعتقاد والإيمان بها من ناحية، وبالإجراءات البنّاءة لتحقيق الإرادة السياسية طبقاً للقانون من جهة أخرى[5].

ولعلّ هذه المبادئ القيمية السامية، يمكن صياغتها باعتبارها تمثل القاسم المشترك الإنساني لأيّ نظام ديموقراطي، الذي هو نتاج للجهد البشري والتراكم الثقافي والمعرفي، لا يخصّ حضارة أو أمة أو شعباً أو منطقة أو دولة أو لغة أو مجتمعاً دون سواه، بل هو قانون اجتماعي للتطور الإنساني، يفترض أن يتكيّف له كل جماعة بشرية، بأخذ خصائصها بنظر الاعتبار.

العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي المعضلة الأساسية في الدولة العربية

وإذا ما وُضع ذلك في الدستور، سواء في جمعية تأسيسية تنتهي مهمتها بإبرامه أو من بعد انتخابات عامة تجري صياغته، فالأمر لا ينبغي أن يتجاوز هذه القيم والقواعد التي يمكن الاحتكام إليها والحوار حولها لحين إقرارها.

ولعلّ أهمية وضرورة وضع مثل هذا العقد الاجتماعي الجديد، تأتي من تنوّع المصادر والقوى التي صنعت الثورة، والتي لم تخضع لأيديولوجيا محددة أو لقيادة حزب أو جهة أو معارضة أو زعيم ملهم، بل لعب جيل الشباب بعفويته واندفاعه وشجاعته، الشيء الحاسم للإطاحة بالأنظمة من دون أن يكون لديه أي تصوّر مسبق عن طبيعة النظام الجديد الذي سيقوم محلّ النظام القديم. وإذا كان الماضي حسب المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي قد احتضر، فإنَّ الجديد لم يولد بعد.

كوابح وممانعات

من الطبيعي أن تحاول القوى المخلوعة أو بعض أركانها أو المعارضة التقليدية، أو حركات سياسية جديدة أو قوى تجاوزها الزمن وتخشبت لغتها، توجيه الثورة الوجهة التي تخدم مصالحها، إلا أنَّ جيل الشباب صانع الثورة قد يكون في واد، وهذه القوى أو بعضها في واد آخر، الأمر الذي يحتاج إلى توافقات جديدة بين جميع هذه القوى، بما فيها المجتمع المدني ومؤسساته وجمعياته، التي عملت طويلاً في العقود الثلاثة ونيّف الماضية وفي كل بلد عربي، حسب توفر هامش الحرية، من أجل إبرام عقد اجتماعي جديد، بحيث توضع الأفكار والقيم الثورية في إطارها القانوني - الاجتماعي لما بعد الثورة، للانتقال إلى شرعية دستورية جديدة، لا تشبه الشرعيات الثورية العسكرية أو الانقلابية التي تحققت وتعتّقت في السلطة في فترة ما بعد

5- انظر: النجار، شيرزاد أحمد- دراسات في علم السياسة، مصدر سابق، ص 101

الاستقلال، خصوصاً التشبث بالشرعية الثورية وإلغاء كل شيء عداها، الأمر الذي يحتاج إلى التكيّف والتواؤم لصياغة عقد جديد يختلف عن العقد القديم، لا سيما علاقة الحاكم بالمحكوم.

القوى التي صنعت الثورات العربية لم تخضع لآيديولوجيا محددة أو لقيادة حزب أو جبهة أو معارضة أو زعيم ملهم

وجدير بالذكر أنَّ بعض القوى التي كانت في السابق ضد النظام القديم قد تلتقي مع بعض حواشيه، وقد تجمعها اصطفافات واتفاقات جديدة إما لعزلتها أو نكوصها أو لأمر يتعلق باصطفافات القوى ما بعد الثورة، لمنع الثورة أو عرقلة مسارها نحو تحقيق أهدافها وتجسيد قيمها العليا، لا سيما المعلنة منها، في تحقيق الكرامة والحرية ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، وتأسيس نظام شرعي جديد يعتمد على أسس التحوّل الديموقراطي، وخصوصاً لاستكمال قيم العدالة الاجتماعية والقانونية، من خلال مبادئ المساواة وتطبيق مبادئ الانتقالية.

ومثلما تجري تحالفات لمصادرة التوجّه الديموقراطي للثورة، أو صرف النظر عنه، أو النيل منه، فقد تحدث تصدّعات وتشظيات تعصف بها أو تلحق الضرر بمستقبل القوى الأساسية المحركة لها، لا سيما جيل الشباب، وقد يصاب بالإحباط إذا تمكنت بعض القوى التقليدية من أن تسيطر على الشارع أو تحرز فوزاً انتخابياً، بحكم خبرتها ووجود تنظيم لها وعلاقتها بالقوى التقليدية المجتمعية والمؤسسية، الأمر الذي يحتاج إلى فعل متواصل وجهد مثابر لإنجاز الخطوة الأولى، بعد إطاحة الأنظمة نحو التحوّل الديموقراطي، وإنجاز عقد اجتماعي جديد بالمواصفات المذكورة يؤمن الاستمرار في الثورة وتقدمها.

ولعلّ هذا العقد من الأهمية الضامنة بمكان لحماية مستقبل الثورة، ومنع اختطافها تحت حجة «الأغلبية» أحياناً والانتخابات الديموقراطية في أحيان أخرى، التي قد تقود إلى مفاعيل عكسية في لحظة غياب الوعي الحقوقي أو الديموقراطي أو صعود وعي تقليدي ديني أو طائفي يذكّر ببعض المداخن والجماهير المهتاجة ما بعد الثورة الصناعية حين جرى تحطيم الآلات والمكائن، لأنها أحد أسباب البطالة والبؤس، وبالتالي يؤدي إلى إلحاق ضرر بفكرة الثورة ويقوّض مستقبلها، سواء كانت هذه القوى عسكرية أو دينية أو طائفية أو غير ذلك.

ومثل هذه المحاذير، لا سيما في مرحلة الانتقال وضعف التقاليد الديموقراطية

وشحّ الثقافة، موجودة خصوصاً في ظل تدنّي مستوى التفكير إزاء قيم الحرية أو الآخر أو مبادئ المساواة أو قضايا التمييز أو المرأة أو قضايا التطور الاجتماعي أو غيرها.

من الطبيعي أنّ تحاول القوى المخلوعة أو بعض أركانها أو المعارضة التقليدية أو حركات سياسية جديدة توجيه الثورة الوجهة التي تخدم مصالحها

وحتى لو احتكمنا إلى رأي الأغلبية، فهي ليست دائماً على حق، وقد تكون مطالبها غير ديموقراطية، أو حتى غير عادلة، أو خاطئة، بينما يمكن أن توجد أقلية صائبة.

وأستعيد حواراً بين فهد، أمين الحزب الشيوعي العراقي الذي أعدم عام 1949 مع أحد رفاقه، حول الأقلية الصائبة والأغلبية الخاطئة، ولعله حدد الموقف بالقرب أو البعد من المبادئ والقيم، لا الأغلبية العددية في ظرف ملتبس، وهكذا فالقاعدة ليست الكثرة العددية في ظل قوانين أو قواعد غير ديموقراطية، أو قوانين انتخابات، بأن تأكل الحيتان الكبيرة الحيتان الصغيرة، فكيف السبيل لحل هذه المعادلة القاسية؟

القواعد العامة – الآمرة

هنا لا بدّ من الاعتماد على دستور ديموقراطي، ليس من السهولة بمكان تغييره بحكم إرادة الأغلبية، لا سيما المبادئ المتصلة بطبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم وبالعقد الاجتماعي وبقضايا الحريات، خصوصاً حرية التعبير والحق في الاعتقاد والحق في التنظيم السياسي والمهني والنقابي والحق في المشاركة، والحق في المساواة، وخاصة بين الرجل والمرأة وأمام القانون، والحق في التعددية والتداول السلمي للسلطة في ظل فصل السلطات واستقلال القضاء.

وبهذا المعنى فإنَّ أيَّ دستور أو تشريع أو قانون لا ينبغي أن يتعارض مع القواعد العامة للنظام الديموقراطي، وهي قواعد آمرة وملزمة JUS COGENS، أي إنّها واجبة الأداء ولا يمكن سنّ أيّ نصّ يتعارض معها، كان يفيد في تبرير أو تسويغ الاسترقاق أو ممارسة التعذيب أو نزع الجنسية أو التمييز لأسباب دينية أو عرقية أو بسبب الأصل الاجتماعي أو غير ذلك أو عدم الاعتراف بحقوق المرأة، بحيث يكون القانون نتاج عمل وجهد قانوني واجتماعي، يستمد روحه من أسس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تعترف بحقوق الأقليات، بل ويستوجب الأمر ضمانها من جانب الأغلبيات، مثلما هي الحقوق السياسية والمدنية، وإلا كان هذا النظام، حتى وإن

حاز رأي الأغلبية، وما سينبثق عنه غير ديموقراطي، فالديموقراطية لا تعني حكم الأغلبية ولا تتوقف عنده، لأن ذلك قد يخالف الأسس الديموقراطية التي تقوم عليها، خصوصاً إذا جاءت هذه «الأغلبية» عبر قانون انتخابات غير ديموقراطي.

لا بدّ من الاعتماد على دستور ديمقراطي ليس من السهولة بمكان تغييره بحكم إرادة الأغلبية

وهنا ينبغي أيضاً الحفاظ على التنوّع الثقافي الديني والقومي والسلالي واللغوي والاجتماعي، طبقاً لإعلان الأمم المتحدة لاحترام حقوق الأقليات لعام 1992، وعلى أسس احترام حقوق الشعوب الأصلية وحقها في تقرير مصيرها استناداً إلى تصريح الأمم المتحدة لعام 2007. وبقدر ما يعني وجود هوية عامة مانعة وجامعة، بحيث تكون ملتقى لعدد من الهويات الفرعية، فلا بدّ من تأكيد هذه الهويات الفرعية وحقوقها، ما دامت تمثّل جماعة تعتز بالتمسك فيها، مع الهوية الجمعية، ولكن دون إلغاء الهويات الفرعية[6]، ولا سيما أنَّ الهوية تتمثل في عناصر معرفية وأنساق ومعتقدات وقيم ومعايير، على الرغم من أنَّ العولمة تحاول تحويل الثقافة إلى سلعة يجري تداولها على نطاق واسع، وخاضعة لسوق العرض والطلب، وهناك ثلاثة مستويات لتشكيل الهوية وهي: المستوى الفردي، فلكل فرد هويته وخصوصيته، والمستوى الجماعي أو المجتمعي أو الجمعي أو الجمعوي، كما تسمّى مغاربياً، وهو يمثل المشترك للجماعة الإنسانية، وهناك المستوى الوطني أو القومي. وبموجب هذه المستويات الثلاثة يتحدد نوع المواجهة – اتفاقاً أو اختلافاً – مع الآخر، لا سيما الذي تواجهه قرباً أو بعداً وهو ما يذهب إليه محمد عابد الجابري[7].

الهوية إذاً وعي الإنسان وإحساسه بذاته وانتمائه إلى جماعة بشرية قومية أو دينية، مجتمعاً أو أمة أو طائفة أو جماعة، في إطار الانتماء الإنساني العام، وحسب حليم بركات «إنّها معرفتنا.. بما، وأين، ونحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نمضي، وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، وبموقفنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة»[8].

الهوية بهذا المعنى هي مجموعة السمات الثقافية التي تمثل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميّزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم والجماعات الأخرى. وقد تتطوّر الهوية بالانفتاح على الغير، وقد تنكمش، تتحدّد أو تتقلص، تنحصر أو تنتشر، لكنها دون أدنى شك تغتني

6– انظر: شعبان، عبد الحسين– جدل الهويات في العراق، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2009، ص 15–20.

7– قارن: الجابري، محمد عابد– العولمة والهوية الثقافية، دراسة في كتاب العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 292.

8– انظر: بركات، حليم– المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص 62.

بتجارب الناس ومعاناتهم وانتصاراتهم وآمالهم، وهذه المسألة تتأثر سلباً وإيجاباً بالعلاقة مع الآخر[9]، هكذا فالهوية ليست معطى جاهزاً ونهائياً، وإنما هي عمل يجب إكماله دائماً[10]، والتغيير هو الذي يطبع الهوية وليس الثبات، والتفاعل بحكم علاقة الإنسان بالآخر، وليس الانعزال، ولا يتعلق الأمر بالقضايا السياسية حسب، بما فيها المواطنة وحقوقها، بل إنَّ المسألة تمس بالصميم الجانب الثقافي، وهذا الأخير بقدر كونه معطى مرتبطاً بالماضي والمستقبل، فإنَّ الجانب السياسي له علاقة بالحاضر الراهن، القائم، أما جوانب الهوية الخصوصية الثلاثة، فلها علاقة بالأرض والتاريخ والجغرافيا (الزمان والمكان)، من مثل علاقتها بالثقافة المشتركة السائدة في الأمة، وأخيراً علاقتها بالكيان القانوني لوحدة الوطن والأمة (اتحادهما في دولة مثلاً).

وبالعودة للمرجعيات الديموقراطية والقيمية العليا، فلا بدّ من وضعها في إطار الدولة التي يمكن الاحتكام إليها، لا لأية مرجعية أخرى مهما علا شأنها، بل إنَّ المرجعيات الأخرى يمكن تأمين احترامها في إطار مرجعية الدولة، سواء كانت دينية أو طائفية أو إثنية أو أيديولوجية أو عقائدية أو سياسية أو عشائرية أو جهوية أو غيرها، ولهذا لا بدّ من قانون مدني فوق المرجعيات الجزئية أو الفرعية، ينبغي أن تخضع له جميع الهويات العامة والفرعية، الجماعية والفردية، باعتباره المعيار الذي يتم الاحتكام إليه دون سواه.

أيّ دستور أو تشريع أو قانون لا ينبغي أنّ يتعارض مع القواعد العامة للنظام الديمقراطي

الاستقلال الذاتي

هكذا وبعد عقود من الاستقلال بتنا نتحدث اليوم عن مرحلة الاستقلال بصيغته الأولى أو الاستقلال الثاني، لكنها الأكثر تعقيداً، وأعني به الاستقلال من الهيمنة الخارجية ومن الدكتاتوريات الداخلية، لا سيما وقد عجز العالم العربي بقضّه وقضيضه عن إدارة شؤون بلدانه، بما يتلاءم مع التطور العالمي، لا سيما مع التحول الديموقراطي، خصوصاً ما شهدته بلدان أوروبا الشرقية، وهو الأمر الذي عجزت بلداننا عن إنجازه في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وما زالت تتلكأ عن إنجازه تحت مبررات وذرائع مختلفة، برغم اختلافنا عن غيرنا أو أنَّ التغيير هو إرادة خارجية، وإنَّ تأخيره في الثمانينيات كان بفعل هذه الإرادة، وهكذا فهمنا الخصوصية والتميّز، وكأننا خارج

9– قارن: الجابري، محمد عابد– العولمة والهوية الثقافية، مصدر سابق، ص 298.

10– انظر أدونيس، موسيقى الحوت الزرق: الهوية، الكتابة، العنف، دار الآداب، ط1 بيروت، 2002 ص 8.

نطاق العالم المعاصر، أو نعيش في جزر نائية لا علاقة لها بما يجري حولها من تغييرات كونية، خصوصاً في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والطفرة الرقمية «الديجيتال».

لا شك في أنَّ هناك محاذير ترافق عملية التغيير، خصوصاً وقد طرحنا موضوع القلق من القوى الدينية والخوف من الفوضى، إضافة إلى احتمالات الاختراق الخارجي، وتحت هذه الأسباب التي بعضها كلام حق يراد به باطل، رفضت السلطات الحاكمة الاستجابة لمطالب الشعب للتغيير وتمسكت بالخيار الأمني والعسكري، وقمعت حركة الاحتجاجات، الأمر الذي دفع بعض القوى الدولية، بحجة أو أخرى، إلى التدخل العسكري، تارة بزعم حماية المدنيين، وهم يستحقون الحماية، وأخرى لمنع الأنظمة من قمع شعوبها، وثالثة وهي الأساس لمطالبتها با لا ستجا بة للإرادة الشعبية بالتحوّل الديموقراطي، وهو المطلب الذي ينبغي أن يكون سلمياً، وبدأت القوى الدولية المتنفذة مستغلة عدم الاستجابة للتغيير لدى الإدارات الحاكمة، باللجوء إلى أعمال عسكرية أو المرابطة كقوى عسكرية، أو ممارسة ضغوط اقتصادية وعقوبات ضد حكومات ومؤسسات تابعة لها ومسؤولين، في نوع أقرب إلى الوصاية، وفي منطقة يقرّ الجميع بقصور لحاقها بركب التقدّم الدولي نحو الديموقراطية.

الديمقراطية لا تعني حكم الأغلبية ولا تتوقف عنده

ومع أن تطلعات الشباب وانتفاضاتهم كانت سلمية، لكن العنف هيمن على بعضها، لا سيما في ليبيا، التي شهدت تدخلاً مباشراً من حلف الناتو، والبحرين التي استنجدت بقوات مجلس التعاون الخليجي، واليمن التي تصاعد العنف الداخلي فيها على نحو لافت بين أنصار الحكم ومعارضيه، وفي سوريا والأردن وعُمان والمغرب والجزائر وغيرها، حدثت مجابهات وأعمال قمع وبرزت ظاهرة ما يسمّى المندسين أو المدسوسين أو المسلحين بلباس عسكري، مثلما حدث في مصر في ما يسمّى واقعة الجمل، ولعل أمر البلطجة ظهر بأشكال مختلفة في العديد من البلدان العربية، وكأن العالم العربي يقلّد نفسه أو يعبّر عن «وحدته»، وإنْ كان بهذه الطريقة الكوميدرامية.

ومن المفارقة أن تكون بعض مصادر قوة العالم قد أصبحت سبباً في ضعفه، فالنفط الذي هو نعمة تحوّل إلى نقمة، والتنوّع الديني الإسلامي، المسيحي،

اليهودي، أصبح بؤرة توتر وصراع، لم يتوقف عند هذا الحدّ بل امتدّ إلى الدين الواحد، لا سيما احتدامات التطرف الشيعي – السني، التي وجدت أرضاً خصبة في ظل التخلّف والفقر والاستتباع خصوصاً بتدخلات الخارج.

أما موقع العالم العربي الاستراتيجي، فقد سال له لعاب القوى الكبرى التي خلقت نبتاً غريباً لا يزال يهدّد أمن المنطقة وسلمها، حيث كانت إسرائيل بؤرة توتر وعدوان مستمرين منذ تأسيسها عام 1948 وحتى الآن، بحيث تعطلت خطط التنمية والإصلاح والدمقرطة، واتجهت المنطقة إلى العسكرة والتسلح، وكانت تلك ذريعة مضافة للسلطات الحاكمة في العالم العربي للتملّص من استحقاقات التحوّل الديموقراطي، لا سيما وقد شهدت عدداً من البلدان مثل مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن، إرهاصاته الأولى قبل مرحلة الاستقلال الأولى.

ينبغي الحفاظ على التنوّع الثقافي والديني والقومي والسلالي واللغوي والاجتماعي

هكذا أريد إخضاع المنطقة للوصاية الدولية، بحيث تتحكم بثرواتها ومواردها وبموقعها الاستراتيجي وبتنوّع شعوب المنطقة وأديانها، الدول المتنفذة في العلاقات الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة بمشروعها الأمبراطوري من خلال أجندات جاهزة لما بعد الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية.

وهكذا أيضاً أصبح الإسلام رديفاً للإرهاب. أما التدخل الأجنبي فهو شكلٌ من أشكال فرض الوصاية بعد انخفاض منسوب مفهوم السيادة، لمصلحة أفكار ومبادئ ديموقراطية، لكنها في التطبيق العملي لا تعني سوى قبول منطق القوة بعد غياب توازنها، وقبول منطق الاستتباع بعد ضياع الاستقلال الوطني وتبديده، وقبول مفهوم الإرهاب الدولي بديلاً من المقاومة، الذي سيُستعمل بالضد من تطلعات الشعوب العربية للتغيير والديموقراطية والتحرّر، لتُدمغ بالإرهاب والعنف والتطرف.

معادلة الأمن – الحرية

إذا كان الاستقرار والأمن نعمتين كبيرتين، فقد سعت الأنظمة الحاكمة إلى مقايضتهما بالحرية والكرامة، بحيث جعلتهما في مجابهة مستمرة، فساد الاعتقاد بأنَّ الانفجار في بلداننا مؤجل نسبياً، وقد يؤدي إلى فوضى بحيث نسبح فيها، وقد نغرق لكن عملية التخدير تلك ليس بوسعها تحقيق الاستقرار إلى ما لا نهاية بما تطمح إليه شعوب

المنطقة، في الاستقلال والتحرّر والتنمية الشاملة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، تلك التي بدونها سيكون الاستقرار زائفاً وهشاً، وهو ما ثبت حتى الآن إزاء نظامي زين العابدين بن علي الذي حكم تونس 22 عاماً، ونظام محمد حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثة عقود من الزمان، وإذا بهما أمام أول نزال جدي، ينهاران بسرعة بعد أن كانا يبدوان أشبه بقلعتين محصنتين بالسلاح والمال والمخبرين، لكنهما حسبما يبدو كانا خاويين، لذلك تهاويا كنمرين من ورق باستعارة الوصف المحبّب للزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ إزاء الإمبرالية العالمية.

وإذا كان الداخل بعيداً عن إنجاز مشروع التغيير، ولا سيما في ظلّ السلطات المستكينة إزاء الخارج، القوية، بل والحديدية إزاء شعوبها، فإنَّ القوى المعارضة لها لم تستطع هي الأخرى إنجاز هذا المشروع طيلة العقود الأربعة الماضية، بل منذ إنجاز مرحلة الاستقلال الأولى، حتى حدث التغيير الدراماتيكي المفاجئ في تونس ومصر وبعد معاناة طويلة، لكنه كان مهماً لجهة رفع الوعي لأهمية مشروع التغيير الداخلي السلمي، وضعف وانحسار مشاريع التعويل على الخارج، الذي يتجاوز أحياناً على الهموم الوطنية والعربية، سواء كان باسم وصايا الحلف الأطلسي أو محاولة الهيمنة الأميركية أو تحصيل حاصل لحالة الجزع والقنوط، التي مرّت بها المعارضات العربية، لا سيما وقد أنهكتها عمليات القمع المستمر والمنافي البعيدة وحالات التشظي والتشتت، التي كانت إحدى الظاهرات التي استخدمتها واستفادت منها الأنظمة.

بعد عقود من الإستقلال بتنا نتحدث عن مرحلة الإستقلال بصيغته الأولى أو الإستقلال الثاني

ولعلّ مشروع التعويل الخارجي أثار انشقاقاً وتباعداً بين بعض قوى الإصلاح والتغيير ذاتها، فبعضها بحجة رفض التغيير الخارجي، اصطف مع الأنظمة الدكتاتورية ودافع عنها، بل وبرّر بعض أعمالها، والبعض الآخر بحجة إنجاز التغيير بأيّ ثمن، وتحت باب عدم التمكن من إنجاز التغيير داخلياً، دعا إلى الاستعانة بالخارج، وبرّر تعاونه مع قوى أجنبية، حتى وإن زعم أنه دون شروط، ولكنه عملياً سيقبل بشروط المتحكم باللعبة السياسية ونفوذه وقوته وماله، الأمر الذي قاد إلى تعويلية، واستتباع وتفريط.

وبين هذا وذاك، ضاعت الأصوات المعتدلة والمتوازنة، بل ونظر إليها كلا الفريقين بارتياب، الأول حين اعتبرها مع مشروع التغيير الخارجي، لأنها ترفض الاصطفاف مع مشروعه أو التماهي معه، علماً بأنّه لا يقبل مسافة بينه وبين أيّ قوى أخرى خارج

نطاق أطروحاته الأساسية ويريدها تابعة له، أما الفريق الثاني فقد اعتبر مواقفه برفض التدخل الخارجي ممالأة للدكتاتوريات والأنظمة المستبدة ثورية أو محافظة، وهكذا حصل الانشطار عمودياً وتضبّبت الصورة على نحو قاتم.

إذا كان الاستقرار والأمن نعمتين كُبيرتين فقد سعت الأنظمة الحاكمة الى مقايضتهما بالحرية والكرامة

لقد انصرف نشاط بعض دعاة الإصلاح والتغيير، إلى مشاركة الأنظمة في توجّسها من دعوات التحوّل الديموقراطي، والمسألة لا تتعلق بأهدافه، بقدر ما تتعلق بالأجواء الملتبسة المحيطة به، وطلّت الأسئلة الشائكة، بل والحارقة التي تتعلق بمضمون ومحتوى الإصلاح والتغيير ومساره اللاحق، وهي الأسئلة التي تواجه اليوم مصر وتونس والثورات المندلعة في الكثير من البلدان العربية، والسؤال الكبير الذي يواجهه العالم العربي: أيَّ عقد اجتماعي يريد، لا سيما علاقة الحاكم بالمحكوم؟

التغيير ودور الخارج

ومثل هذه الأسئلة تنسحب على المشاريع الخارجية، لا سيما الأميركية، حيث يطرح السؤال أيضاً: أيّ تغيير تفكّر به واشنطن وماذا تريد من المنطقة العربية، لا في ما يتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم فحسب، بل بمستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي ومستقبل النفط والتنمية والعلاقة بين الحضارات والثقافات في إطار المشترك الإنساني، وهو سؤال لطالما طرحه الأمريكميركيون على أنفسهم بشأن علاقتهم بالعرب والمسلمين، لماذا يكرهوننا؟

نعود ونسأل: هل التغيير بضاعة مصدّرة إلينا أم هو صناعة محلية لا علاقة لها بالخارج؟ ولا يمكن الإجابة بنعم أو لا، فكل ما في العالم هو امتداد وتواصل وتشابك وتفاعل مع الآخر، لا سيما في ظل العولمة، وإذا كان التغيير عملية معقدة، وصيرورة واقعية، فلا شك في أنَّها تأثرت وتتأثر بما يحصل في الخارج، والخارج بحكم مصالحه وشبكة علاقاته ودوره العسكري والاقتصادي والمالي والعلمي والتكنولوجي، يؤثر في الداخل ويحاول قطف زهرة التغيير، بحيث تكون له حصة في مستقبل بلداننا ومنطقتنا الجوية استراتيجياً، المتنوعة دينياً، الغنية مواردَ وطاقات، لا سيما بوجود النفط والغاز.

قد تكون هشاشة الدول والأنظمة العربية هي ما تعطي انطباعاً بأنّ ما يواجهها

ويهزّ أركانها هو البيئة الدولية، التي يمكن أن تستوعب موجة التغيير الداخلية. وبقدر ما تهمل وتقمع الضغط الشعبي في الوقت نفسه، تقف حائرة أو صاغرة إزاء الضغط الخارجي، ولهذا برّرت جميع الأنظمة الحليفة والمعادية (للخارج الإمبريالي)، حين اعتبرت التغيير عملاً خارجياً ومؤامرة تستهدفها، أو أنَّ الخارج هو المحرّض الأساسي إزاء أنظمة مستقرة، ولذلك لجأت إلى الحلول الأمنية لنزع فتيل الأزمة وإظهار الحزم إزاءها كي لا تستفحل، وفي الوقت نفسه وجّهت رسائل بمضامين مختلفة إلى الخارج (المريب) مبدية الاستعداد للتفاهم، لكن الأزمة ازدادت اشتعالاً وبعض الأنظمة جرّب حظّ الحلول الاقتصادية، لكنه لم يجد ما يحقق من خلاله الاستقرار المنشود، ولعل الحلّين الأمني والاقتصادي، لا يمكنهما أن يفعلا فعلهما دون انفراج سياسي وحلول سياسية بعيدة الأمد، بحيث تكون الحلول الأمنية والاقتصادية ترسيخاً وحماية للحل السياسي، ولفرز الخيط الأبيض من الخيط الأسود، لا سيما للقوى التي تهدف إلى بث الفتنة أو تفريق أبناء الوطن الواحد أو توزيعه إلى خنادق وكانتونات وطوائف.

بعض قوى الإصلاح بحجة رفض التغيير الخارجي اصطف مع الأنظمة الدكتاتورية وبعضها وتحت باب عدم التمكن من إنجاز التغيير داخلياً دعا الى الإستعانة بالخارج

ونتساءل لماذا يكون التغيير خارجياً ولدى العرب تاريخ حافل بدعوات الإصلاح والتحرّر والاستقلال، ولعلّ ما ينجزه اليوم شباب الأمة، هو امتداد لنهوض عربي منذ قرن ونصف من الزمان، انطلاقاً من أوضاع داخلية وتواصلاً مع حداثة وتقدم عالميين، وهو الأمر الذي يحتاج من العرب، ولا سيما المثقفين والمعنيين بقضايا الفكر والسياسة، قراءة واعدة لمشاريع التغيير والإصلاح العربية، ابتداءً من مشروع الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا والكواكبي والطهطاوي والنائيني وشبلي شميل وسلامة موسى وفرح أنطون وغيرهم ممن حملوا المشروع النهضوي العربي، الأمر الذي يحتاج إلى صياغة جديدة لعقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع على حدّ تعبير غسّان سلامة، بجميع أنشطته الفكرية والثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية، بحيث تواجه عمليات التغيير الحاصلة بأفق مستقبلي رحب وخطاب منفتح ومتوازن وشجاع في الوقت نفسه[11].

ولا بدّ لهذا المشروع من أن يأخذ بالاعتبار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال الواجبات والحقوق، بين الدولة والمجتمع، وإذا كان واجب الأولى حماية الاستقلال

السياسي والاقتصادي والثقافي، من خلال شراكة مع المجتمع الذي يحق له، بحكم مبادئ الشراكة، المساءلة والمحاسبة في ما يتعلق بالأهداف المطروحة للبحث، فالشراكة تقتضي أخذ رأي الشعب عبر وسائل معتمدة ودورية، تقوم على الثقة وتبادل المسؤوليات، من خلال تداول السلطة سلمياً وعبر صندوق الاقتراع، أما المجتمع المدني فيمكنه أن يتحول إلى قوة اقتراح لا احتجاج حسب، بل يكون راصداً ومراقباً وناقداً، وفي الوقت نفسه شريكاً، لا سيما إذا استطاع أن يتقدّم بمشاريع قوانين ولوائح وأنظمة فضلاً عن مراقبة أداء الحكومة.

ومثل هذه المعادلة تتطلب توازناً بين الإصلاح الداخلي ومتطلبات الوضع الإقليمي والدولي، مع تأكيد الخصوصية لدول المنطقة، ولكل دولة فيها، مهما كان نظامها ملكياً أو جمهورياً، ثورياً أو محافظاً، علمانياً، أو إعلامياً، ولذلك لا بدّ من الحفاظ على لون الإصلاح لكل مجتمع مع احترام الألوان المجتمعية الأخرى، لا سيما العربية منها.

ولعلّ هذه النظرة للضد الاجتماعي الجديد تتطلب توازناً أيضاً، بين حقوق الفرد وفردانيته وبين حقوق الجماعة والمجتمع، وذلك من خلال احترام الهوية الفردية والهوية الفرعية، إضافة إلى الهوية العامة والهوية الجماعية التي تمثل المجتمع ككل، ولن يحصل ذلك دون احترام الهويات الخاصة في إطار الهوية العامة.

لا يمكن لهذه الأفكار القيمية أن تجد طريقها للسيادة من دون أن تخطو خطوتها الأولى نحو الدستور والقوانين والأنظمة النافذة، التي لا بدّ من تكييفها لتنسجم مع هذا التوجه الذي يستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والأمر يمتد إلى الهويات المجتمعية سواء كانت دينية أو أثنية أو قومية أو سلالية وغيرها، لكي تأخذ حقوقها وتتمتع بكامل المساواة صغيرة كانت أو كبيرة، أقلية أو أغلبية، في إطار متوازن لخطط كيانية لكل الأطراف على أساس المواطنة.

والعقد الاجتماعي الجديد لا بدّ أن يتضمن توازناً بين منطق الدولة ومنطق السوق على حدّ تعبير غسان سلامة، فهناك علاقة وطيدة بين الديموقراطية والسوق[12]، بحيث لا يكون هناك تصادم، من خلال محاولة الدولة تطويع السوق وترويضه لمصلحتها عبر عمليات تأميم أو مصادرة أو غير ذلك، لا في ما يتعلق الأمر بالاقتصاد والخدمات فحسب، بل بالثقافة والتربية والتعليم والآداب والفنون، وهذه ليست دعوة للخصخصة، ولكنها تخلق

انصرف نشاط بعض دعاة الإصلاح والتغيير الى مشاركة الأنظمة في توجسّها من دعوات التحوّل الديمقراطي

انظر: سلامة، غسان– «نحو عقد اجتماعي» مصدر سابق.
قارن: شعبان، عبد الحسين– فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، الدولة والثقافة، دار النهار، بيروت 2005.

ما ينجزه اليوم شباب الأمة هو امتداد لنهوض عربي منذ قرن ونصف من الزمان

نوعاً من التوازن المسؤول بين مختلف القطاعات الإنتاجية، لا سيما في ظلّ مجتمعات فقيرة ومعدمة حتى وإن كانت ثروات البلد طائلة، خاصة بعدم التوزيع العادل للثروة وهدر المال العام والفساد المالي والإداري ومظاهر العسكرة، التي سارت عليها بلدان ما بعد الاستقلال. وهو ما حاول البروفسور ج. فونداز لفت النظر إليه في ورقة العمل الأساسية، التي قدّمها إلى مؤتمر لاهاي THE HAGUE 22–23 MAY 2001، وكان الباحث قد قدّم ورقة أساسية ثانية بعنوان «الشباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وربيع السياسة»[13].

لقد اتبعت الأنظمة العربية سياسات اقتصادية استندت إلى وصفات صندوق النقد الدولي التي تقوم على الخصخصة، وأفرزت هذه السياسات طبقة من رجال الأعمال الجدد الذين تماهوا مع السلطات الحاكمة، أي حصل نوع من التحالف حد الاندماج بين السلطة والبزنس، واحتكرت هذه التوليفة السياسة والاقتصاد والإعلام والثروة والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، إضافة إلى الثقافة والسياحة والرياضة وكل شيء تقريباً.

ولعلّ هذا النموذج النيوليبرالي التسلطي لم يستطع أن يحقق سوى نمو زائف ومحدود، وظلّت التنمية الشاملة بعيدة المنال وتمركزت الثروة بيد فئة قليلة تمتعت بالامتيازات والثراء اللامحدود فيما ازدراء الفقراء فقراً، وهو الأمر الذي أدّى إلى انتقال قسم من الطبقة الوسطى إلى فئة الكادحين تدريجاً، وكانت هذه أحد مرتكزات الثورة أيضاً.

وإذا كانت الطبقة الوسطى قد أدّت الدور الأساس في إحراز الاستقلال وإنجاز مشروع التحرّر الوطني والتخلّص من الاستعمار، وتلك كانت فترتها الذهبية، لا سيما وهي طبقة متعلّمة وكانت مواقعها تتعزّز في جهاز الدولة الذي كان قيمة اجتماعية، لكنها ما لبثت بفعل قيام الأنظمة الدكتاتورية وترييف المدن والحواضر وتقليص هامش الحريات، أن تراجعت، وإن كان لها كمون تاريخي، حيث استعادت حيويتها بفعل الثورات العربية، ولذلك فإنَّ أيَّ عقد اجتماعي عربي جديد لا بدّ أن يأخذ بنظر الاعتبار اتباع نموذج تنموي بديل وشامل على أساس التنمية الإنسانية، بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ينهي احتكار الفئة الحاكمة المتحالفة مع البزنس (رجال الأعمال الجدد)، ويردّ الاعتبار للدولة في القطاعات

12– انظر J.FAUNDEZ, RULE OF LAW, MARKETS AND DEMOCRATIZATIONS, THE HAGUE, 22–23 MAY 2011.

13– المصدر السابق نفسه. كذلك: انظر كذلك: شعبان، عبد الحسين– «شباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وبيع السياسة»، مجلة التسامح، عدد حزيران (يونيو) 2011.

العقد الإجتماعي الجديد لا بدّ أنّ يتضمن توازناً بين منطق الدولة ومنطق السوق.

الإنتاجية التي لا يدخلها القطاع الخاص للاستثمار، وذلك في ظل نظام جديد ديموقراطي وتعددي يقوم على المشاركة السياسية.

وعلى العقد الاجتماعي الجديد أن يضع في اعتباره جيل الشباب الذي فجّر الثورات، خصوصاً أنّ الدولة العربية المدنية اقتربت من الكهولة والشيخوخة، وظل الشباب خارج المعادلة، بما فيه الشباب المتعلم الذي يعاني من البطالة التي ارتفعت إلى مستويات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تفجير الأوضاع، حيث لم تكن الثورات الجديدة ثورات جياع لسكان العشوائيات حسب، بل ثورة المتعلمين والشباب المثقف، المهتدي إلى أدوات المعرفة والثقافة والعلوم في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات.

لم تكن ثورات عام 2011، إذاً تعبيراً عن مناخ محتقن سياسياً يتسم بشح الحريات والتجاوز على الحقوق وممارسة أشكال من الانتهاكات فقط، بل في الوقت نفسه مظهراً من مظاهر الاختناق الاقتصادي، خصوصاً ارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب والأمية على نحو مروّع، فضلاً عن استشراء الفقر وتفشي الفساد المالي والإداري وضعف مشاركة المرأة، وارتفاع نسبة المديونية للدول العربية المقترضة التي وصلت إلى 156.5 مليار دولار في عام 2008[14].

وعلى العقد الاجتماعي الجديد أن يأخذ بالاعتبار النوع الاجتماعي أو ما يسمّى بالجندر، وذلك من خلال البحث عن سبل جديدة لإدماج المرأة وتمكينها، وصولاً إلى مساواتها مع الرجل في القانون وأمامه أولاً، وصولاً إلى المجتمع وإدارته، فضلاً عن الدولة ومؤسساتها، وإذا كانت الدول تنفق مبالغ طائلة على تعليم المرأة وتخريجها من الجامعة، فحريّ بها إدماجها بحيث تكون عنصر النشاط الفاعل أسوة بزميلها الرجل.

ولعلّنا بمراقبة سريعة لأوضاع النساء في العالم العربي، سنجد أنّهن الأكثر تخلفاً، والأبعد عن دائرة العمل والنشاط السياسي والاجتماعي في البلدان العربية عن بقية دول العالم، ولا سيما في ظل تفشي الأمية وعدم المساواة وعدم وجود الحوافز على ذلك، الأمر الذي يحتاج إلى تهيئة بيئة مناسبة، لكي ينهض ومعهن المجتمع للمشاركة الواعية والفاعلة، سواء عبر تخصيص كوتا خاصة تدريجاً في مجالات الإدارة والقيادة والتشريع وجميع هيئات المجتمع المدني، وصولاً إلى مساواتهن التامة مع

14– انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إصدار جامعة الدول العربية، 2009. انظر كذلك: السياسة الاجتماعية المتكاملة، الأسكوا، التقرير الثاني، 2008 «التمايز في التغطية».

الرجل.

إنَّ الانكباب على مشروع عقد اجتماعي جديد للتغيير والدمقرطة، يتطلب تأكيد الهوية الجامعة كشكل من أشكال إثبات الذات للتواصل والتفاعل مع الآخر، تلك التي ينبغي أن تقوم على الانفتاح، آخذين بالاعتبار سنّة التطور الاجتماعي، من خلال إعادة قراءة تراثنا البعيد والحديث بما يلبّي حاجات مجتمعاتنا دون ارتياب أو نكوص. ◆